



الدورة الثالثة عشرة

نيويورك، ٨-١٧ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٤

تقرير المكتب عن عملية التخطيط الاستراتيجي
بالمحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمانة

عملا بالفقرات من ٤٤ إلى ٤٩ من القرار ICC-ASP/12/Res.8 المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، يقدم مكتب جمعية الدول الأطراف طيه تقريره عن عملية التخطيط الاستراتيجي بالمحكمة الجنائية الدولية لتنظر فيها الجمعية. ويبين هذا التقرير نتائج المشاورات غير الرسمية التي أجراها الفريق العامل في لاهاي مع المحكمة.

أولاً - مقدمة

١- إذ أشارت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") إلى قراراتها السابقة في هذا السياق،^١ أبدت الجمعية في وقت مبكر اهتماماً قوياً بتشجيع التخطيط الاستراتيجي كجزء لا يتجزأ من تنظيم وإدارة الأنشطة المتعددة التي تقوم بها المحكمة في تنفيذ نظام روما الأساسي.

٢- وفي دورتها الثانية عشرة، أحاطت الجمعية علماً بالخطة الاستراتيجية المنقحة للمحكمة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، والخطة الاستراتيجية المنقحة لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، وحددت التأكيد على أهمية تعزيز العلاقات والاتساق بين عملية التخطيط الاستراتيجي وعملية إعداد الميزانية.^٢ وطلبت الجمعية العامة إلى المكتب أن يتباحث مع المحكمة بشأن القضايا الناشئة في إدارة المخاطر ووضع استراتيجية للعمليات الميدانية.

ثانياً - متابعة الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة وعملية التخطيط الاستراتيجي في عام ٢٠١٤

٣- في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، عين المكتب السفيرة فيسيلا مردن كوراتش (كرواتيا) لتقوم بدور التنسيق في المسائل المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي. وعقدت المنسقة مشاورات مع الدول الأطراف ومع المحكمة في إطار الفريق العامل في لاهاي، والتابع للمكتب ("الفريق العامل") أيام ١٠ نيسان/أبريل، و ١٥ أيار/مايو، و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وشارك في تلك المشاورات ممثلون من مجتمع المنظمات غير الحكومية.

٤- وتمت مناقشة القضايا التالية في إطار الفريق العامل على أساس العروض والوثائق وأوراق العمل التي قدمتها المحكمة:

- (أ) أنشطة الادعاء والأنشطة القضائية، بما في ذلك لمحة عامة عن عام ٢٠١٣ والافتراضات الموضوعية لعام ٢٠١٥؛
- (ب) الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧؛
- (ج) الخطة الاستراتيجية المعدلة لمكتب المدعي العام؛
- (د) الخطط الاستراتيجية المواضيعية للمحكمة؛
- (هـ) استراتيجية المحكمة في مجال التواصل.

ألف - عرض أنشطة الادعاء والأنشطة القضائية، بما في ذلك لمحة عامة عام ٢٠١٣ والافتراضات الموضوعية لعام ٢٠١٥

١- الأنشطة القضائية

٥- خلال الاجتماع المعقود في ١٠ نيسان/أبريل، أشارت رئاسة المحكمة إلى أن الميزانية البرنامجية المقترحة وُضعت على أساس افتراضات متعلقة بالادعاء والقضاء، واستناداً كذلك إلى احتياجات الخطة الاستراتيجية للمحكمة.^٣ ومع ذلك، تم التأكيد على أن الافتراضات قد تتطلب التغيير أثناء عملية إعداد الميزانية بسبب العوامل التالية: (أ) في حال فتح حالة جديدة؛ (ب) قيام إحدى الدوائر التمهيديّة بإقرار التهم؛ (ج) الإدانة أو البراءة؛ (د) تطورات غير متوقعة أخرى في إحدى القضايا.

^١ القرارات ICC-ASP/4/Res.4، و ICC-ASP/5/RES.2، و ICC-ASP/6/Res.2، و ICC-ASP/7/Res.3، و ICC-ASP/8/Res.3، و ASP/9/Res.3، و ICC-ASP/10/Res.5، و ICC-ASP/11/Res.8، و ICC-ASP/12/Res.8.

^٢ القرار ICC-ASP/12/Res.8.

^٣ انظر الصفحة الإلكترونية <http://www.icc-cpi.int/iccdocs/registry/ICC-Strategic-Plan-2013-2017-190413.pdf>. وقد أشارت المحكمة إلى أن إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٤ استند إلى الخطة الاستراتيجية.

٢- تقييم الأنشطة القضائية للمحكمة خلال عام ٢٠١٣

٦- فيما يتعلق بأنشطة المحكمة في القضاء والادعاء في عام ٢٠١٣، ذكرت المحكمة أن على الرغم من أن العديد من الافتراضات القضائية لعام ٢٠١٣ ثبتت صحتها، فإن تطورات متنوعة غير متوقعة في القضايا أدت إلى التأخير في إقرار التهم في قضية غباغبو، وفي بدء جلسات المحاكمة في قضية كينياتا، والمراحل الختامية من محاكمة كاتانغا، والاستماع للشهود في قضية بيمبا.

٣- الافتراضات الرئيسية لعام ٢٠١٥

٧- فيما يتعلق بالافتراضات الموضوعية لعام ٢٠١٥، أشارت المحكمة إلى أن بعض القضايا وصلت إلى مرحلة الاستئناف النهائي، وأن عدة قضايا أخرى توجد في مرحلة المحاكمة، وأنه بناء على القرارات المتوقعة في عام ٢٠١٤ بشأن إقرار التهم، يمكن توقع أربع محاكمات محتملة جديدة في عام ٢٠١٥.^٤

٨- وفي أعقاب ذلك، تم إبلاغ الدول الأطراف بمستجدات الافتراضات لعام ٢٠١٥ من خلال الميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة وميزانياتها التكميلية.

٩- وتشمل الافتراضات المستكملة الواردة في الميزانية، والمتعلقة بأنشطة التحقيقات والقضاء والادعاء التي وضعتها المحكمة ما يلي:

(أ) خمسة تحقيقات نشطة، وتحقيقان بموجب المادة ٧٠، والحفاظ على الأدلة في تسعة تحقيقات موقوفة مؤقتاً،

(ب) إعداد المحاكمة في قضيتين (نتاغاندا وغباغبو، ستة أشهر لكل منهما)؛

(ج) جلسات المحاكمة في خمس حالات (نتاغاندا، ستة أشهر؛ كينياتا، اثنا عشر شهراً؛ روتو/سانغ، اثنا عشر شهراً؛ باندا، اثنا عشر شهراً؛ غباغبو، ستة أشهر)؛

(د) إصدار الأحكام واتخاذ إجراءات التعويض في قضية بيمبا، حسب الاقتضاء، ثلاثة أشهر؛

(هـ) الاستئناف النهائي في قضية واحدة (بيمبا) والطعون العارضة فيها.

١٠- ووفقاً للممارسة المعتادة بالمحكمة، فقد وُضعت افتراضات ميزانية عام ٢٠١٥ وحظيت بموافقة هيئات المحكمة على أساس خطط عمل القضاء والادعاء للسنة التالية، في حدود ما يمكن تقديره بدقة في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٤. ونظراً لأن العمل القضائي للمحكمة لا يمكن التنبؤ به بطبيعته، فإن سياسة المحكمة تتمثل في صياغة الميزانية فقط على أساس الأحداث التي من المؤكد وقوعها في السنة التالية والتي يمكن تقديرها بدقة. ووفقاً لذلك، لا تتضمن الميزانية قضية بلي غودي وقضية بجا وآخرون (المادة ٧٠)، وهما في مرحلة إقرار التهم.

٤- أنشطة الادعاء

١١- قدم مكتب المدعي العام لمحة عامة عن أنشطته في ضوء خطته الاستراتيجية المنقحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥،^٥ التي أسفرت عن تحولات على مستوى السياسات وعلى مستوى الموارد، وكذلك على المستوى التنظيمي. وأكد مكتب المدعي العام على وجه الخصوص ما يلي: (أ) ضرورة إجراء تحقيقات مفتوحة في بعض الأحيان، وضرورة بناء استراتيجية تصاعديّة، وكذلك ضمان جاهزية القضايا للمحاكمة في أقرب وقت ممكن؛ (ب) قدرة مكتب المدعي العام على استيعاب جميع الموارد من خلال قائمة المرشحين وإجراءات التوظيف المبسطة؛ (ج) التحولات التنظيمية الهامة على مستويات الإدارة والتحقيق والادعاء.

^٤ يمكن الاطلاع على الافتراضات الموضوعية لعام ٢٠١٥ في مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ (ICC-ASP/13/10)، التي قدمتها المحكمة في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٤. وصدرت الميزانية التكميلية (ICC-ASP/13/10/ADD.1) في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤؛ وترد في الفقرة ٧ منها وفي مرفقها الأول إشارة إلى الافتراضات المتعلقة بتحقيقين جاريين منفصلين يقوم بهما مكتب المدعي العام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

^٥ اعتمد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

١٢- وشهد عام ٢٠١٣ زيادة في الفحوص الأولية والتحقيقات على السواء، وتطلب العديد من الأحداث غير المتوقعة إجراء تعديلات مستمرة على الأنشطة.

باء- الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧

١٣- أُبلغت الدول الأطراف بأن الخطة الاستراتيجية استخدمت في إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٤، التي تضمنت إشارات إلى الخطة في جميع أجزائها، بما في ذلك الصلات بين الأهداف الاستراتيجية والأهداف السنوية.^٦

١٤- وأبلغ الفريق العامل بأن المحكمة ستمضي قدما في استعراضها السنوي للخطة الاستراتيجية من أجل مواءمتها مع الأولويات الاستراتيجية المعينة لكل سنة، وأن هذا من شأنه أن يمكن المحكمة أيضا من قياس مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المقررة لعام ٢٠١٤. وستكون الخطة الاستراتيجية المستكملة جاهزة بحلول شباط/فبراير ٢٠١٥، وستستخدم عندئذ كأساس للافتراضات المتعلقة بأنشطة المحكمة في عام ٢٠١٦، وستتم مراعاة هذه الافتراضات بدورها عند إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٦.

١٥- وعلاوة على ذلك، في الربع الثاني من عام ٢٠١٥، ستسعى المحكمة، عند الاقتضاء، إلى مواءمة الخطة الاستراتيجية المستكملة لمكتب المدعي العام، التي ستكون جاهزة بحلول أيار/مايو ٢٠١٥، مع جهود قلم المحكمة، وذلك من أجل التوفر على خطة مخصصة حسب كل هيئة. وبالتالي من المتوقع أن بحلول النصف الثاني من عام ٢٠١٥، ستكون المحكمة في وضع يمكنها من تقديم تحديث شامل لكل من خطتها الاستراتيجية المنقحة (التي تستند إليها الميزانية) والجهود المبذولة لتوحيد الوثائق الاستراتيجية المخصصة حسب كل هيئة.

١٦- وترى المحكمة أنها حققت في عام ٢٠١٤ قدرا لا بأس به من الأهداف المحددة في خطتها الاستراتيجية، ويرجع ذلك جزئيا إلى مشاريع الإصلاح/المراجعة المتواصلة التي تنفذها جميع الهيئات. ومن الآثار الإيجابية التي أحدثتها مواءمة ميزانية المحكمة مع خطتها الاستراتيجية زيادة الشعور بوجود تصور للاتجاه المقصود. وفي حين أن المحكمة مستعدة دائما لما هو غير متوقع من حيث الأنشطة، مثل إلقاء القبض على الهاربين، والحالات والقضايا الجديدة، وما إلى ذلك، تتيح الخطة الاستراتيجية خطوط السير قدما والتوجيهات العامة، مما يمكن المحكمة من مواصلة التركيز على الأهداف المناسبة.

١- مؤشرات الأداء

١٧- رحب الفريق العامل بالتحسينات المستمرة التي أدخلتها المحكمة على مؤشرات الأداء المتعلقة بكل برنامج رئيسي،^٧ والواردة في الميزانية البرنامجية السنوية المقترحة، فضلا عن الإنجازات ذات الصلة التي تحققت في هذا الشأن، والواردة في تقرير المحكمة السنوي عن أداء البرامج.^٨

٢- العلاقة بين الخطة الاستراتيجية وإدارة المخاطر

١٨- إذ أشار الفريق العامل إلى أن المحكمة ذكرت في عام ٢٠١٣ أن العمل على وضع استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر كان عملا محدودا بسبب حالة الميزانية، وأنها ستركز على المخاطر الاستراتيجية

^٦ ICC-ASP/13/19، الفقرتان ٢٣١ و ٢٣٢. وردت الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ في الوثيقة ICC-ASP/13/10؛ ويمكن الاطلاع على الملاحظات العامة حول الافتراضات الموضوعية لعام ٢٠١٥ والصلة بين الخطة الاستراتيجية وإعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ في الفقرات من ٢١ إلى ٢٧ من الميزانية. ويتضمن المرفق الثالث الافتراضات والمعايير التي تم على أساسها إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥. ويتضمن المرفق الخامس (أ) والخامس (ب) الأهداف الاستراتيجية للمحكمة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ والأهداف الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥.

^٧ ICC-ASP/13/10.

^٨ ICC-ASP/13/19، المرفقات من الأول إلى الحادي عشر.

الرئيسية بهدف إدارة أهمها على الأقل،^٩ أحاط الفريق العامل علما بالجهود المبذولة في هذا الشأن، على نحو ما أوضحت المحكمة في التقرير السنوي عن أنشطتها وعن أداء البرامج لعام ٢٠١٣، وهي الجهود التي سعت إلى إنشاء نظام يشتغل بشكل كامل لتحديد المخاطر وإدارتها خلال عام ٢٠١٤.^{١٠} وقد استكشف الصندوق الاستئماني للضحايا أيضا في عام ٢٠١٣ إمكانية وضع إطار شامل لإدارة المخاطر.^{١١}

١٩- وقدمت إلى الدول الأطراف معلومات عن النهج المزدوج في إدارة المخاطر الذي وافقت عليه المحكمة في عام ٢٠١٤، والذي من شأنه أن يمكّن من القيام بالمتابعة اللازمة في عام ٢٠١٥، والذي قد يشمل طلب الاحتياجات من موارد إدارة المخاطر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٦.^{١٢}

٢٠- وخلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤، شاركت المحكمة في عملية تنفيذ الاستراتيجية العامة التي اعتمدها المجلس التنسيقي للمحكمة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٤، وذلك بوسائل منها:

(أ) مواصلة العمل على سجل المخاطر العالية المستوى وعملية إدارة المخاطر مع تكرار ذلك على أساس سنوي، ويشمل ذلك تحديد أصحاب المخاطر لاستكمال السجل، ووضع خطط عمل لمعالجة المخاطر البليغة، وتنفيذ خطط العمل، ورصد المخاطر الأخرى. وفي عام ٢٠١٥، من المتوقع أن يتم تحديث سجل المخاطر وتحديد المخاطر الجديدة وأصحابها حيثما كان ذلك مناسبا. وسيعقب ذلك إعداد وتنفيذ خطط العمل عند الاقتضاء، (ب) وضع إطار كامل لإدارة المخاطر، وذلك على وجه الخصوص، من خلال اختيار إطار قياسي يمكن تطبيقه في المحكمة. ومن أجل القيام بذلك، سيتم استعراض الهيكل العام لإدارة المخاطر بالمحكمة قبيل نهاية عام ٢٠١٤ أو في بداية عام ٢٠١٥ بهدف اقتراح خارطة طريق لنطاق نضج إدارة المخاطر، وهي خارطة سترسم الخطوط العريضة لخطة إنمائية من خمس سنوات.

جيم- الخطة الاستراتيجية المنقحة لمكتب المدعي العام

٢١- إضافة إلى الاستماع إلى عرض قدمه مكتب المدعي العام عن خطته الاستراتيجية، أتيح للفريق العامل أن يتطلع على مؤشرات الأداء الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥.

٢٢- وأبلغ الفريق العامل بأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام يسير بشكل جيد، وأن المكتب يقوم بتشكيل القضايا الجديدة، وأنه يعترم وضع خطة استراتيجية جديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، وهي خطة سيتم ربطها بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٦.

٢٣- وإذ أشار الفريق العامل إلى التعليقات التي أدلت بها لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الثانية والعشرين بشأن الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام،^{١٣} فإن الفريق العامل ينتظر الاطلاع على مزيد من المعلومات في تقرير اللجنة بشأن أعمال دورتها الثالثة والعشرين.^{١٤} ومع ذلك، أحاط الفريق العامل علما بالعرض الذي ألقته رئيسة اللجنة أمام الفريق العامل في لاهاي،^{١٥} حيث أشارت إلى الآثار الكبيرة التي يمكن أن تحدثها الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام في إعداد الميزانية. وعلى الرغم من أن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ لا تتيح نوع المعلومات الذي من شأن الدول الأطراف أن تحتاجها لتحديد المستوى الفعلي للموارد المطلوبة من سنة إلى أخرى، فإن الخطة تحدد اتجاه سياسة يمكن التنبؤ بأن آثارا مالية ستترب عنها، بما في ذلك الآثار على الهيئات الأخرى، ولا سيما قلم المحكمة. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أن عرض الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام سيقع قبل الانتهاء من المباني الدائمة للمحكمة بوقت وجيز، وبالتالي سيتيح فرصة هامة للدول الأطراف لتحديد عبء عمل المحكمة.

^٩ ICC-ASP/12/48، الفقرة ١٠.

^{١٠} ICC-ASP/13/19، الفقرتان ٦ و ٢٣٤.

^{١١} الخطة الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، الصفحة ٥ والمرفق الثاني.

^{١٢} ICC-ASP/13/10، الفقرات من ٣٠ إلى ٣٢.

^{١٣} ICC-ASP/13/5، الفقرات من ٤٣ إلى ٤٧.

^{١٤} الوثيقة ICC-ASP/13/15 التي ستصدر قريبا.

^{١٥} ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

دال- الخطط الاستراتيجية المواضيعية للمحكمة

٢٤- تلقى الفريق العامل معلومات عن الصلات بين الخطة الاستراتيجية للمحكمة والخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام، وغيرهما من الخطط التي وضعتها أقسام مختلفة من المحكمة، مثل الاستراتيجية المنقحة المتعلقة بالضحايا،^{١٦} والخطة الاستراتيجية للتوعية،^{١٧} والخطة الاستراتيجية لقسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.^{١٨} وهناك أيضا خطة استراتيجية تتعلق بالدفاع كانت الجمعية قد طلبت إلى المحكمة إعدادها.^{١٩} وعلاوة على ذلك، أحاط الفريق العامل علما بأن الخطة الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ حظيت بموافقة مجلس إدارة الصندوق.^{٢٠}

٢٥- في هذا الصدد، ونظرا للطبيعة المتشابهة للخطة الاستراتيجية الشاملة ومختلف الخطط المواضيعية، من المحتمل أن تغيير الخطة الشاملة سيترتب عنه أثر على بقية الخطط، وبالتالي من المتوقع تحديث الخطط الاستراتيجية المواضيعية سنويا لتمكين الدول الأطراف من تحسين فهمها لأوجه ترابط تلك الخطط وطبيعتها المتناسكة.

هاء- استراتيجية المحكمة في مجال التواصل

٢٦- في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤، عُقدت مائدة مستديرة بعنوان "تواصل المحكمة الجنائية الدولية في بلدان الحالات: نهج استراتيجي شامل"، اشتركت في استضافتها المنسقة، السفيرة فيسبلا مردن كوراتش (كرواتيا) والمسجل، السيد هيرمان فون هيبيل، وشارك فيها كبار المسؤولين في هيئات المحكمة، والدول الأطراف، والمجتمع المدني، فضلا عن ممثلين من المحاكم الدولية الأخرى، وأصحاب المصلحة في الميدان.

٢٧- وكان الغرض من المائدة المستديرة الاطلاع على عمل المحكمة في إطار استراتيجية التواصل التي تتبعها، والدروس المستفادة والتحديات والاحتياجات التي تتصورها في المستقبل القريب، فضلا عن الاستراتيجيات الجديدة الرامية إلى التصدي لها، بما في ذلك الاستماع إلى خبرات المحاكم الدولية الأخرى. ويرد في المرفق الثاني موجز لبعض التعليقات والتوصيات الرئيسية.

٢٨- وسلطت المائدة المستديرة مرة أخرى الضوء على الصلات الوثيقة التي تربط أهداف المحكمة في مجال التواصل بأهدافها المتعلقة بالتوعية، وكذلك باستراتيجية العمليات الميدانية.

٢٩- وأحاط الفريق العامل علما بأن مسألة استراتيجية التواصل من المهام التي يقوم بمعظمها قلم المحكمة، وذلك بالتنسيق مع الهيئات الأخرى بالمحكمة،^{٢١} وأن مكتب الولاية المتميزة لمكتب المدعي العام تتطلب قيامه ببعض الأنشطة الإعلامية. وبالنظر إلى عملية الإصلاح الجارية في قلم المحكمة من خلال مشروع إعادة التنظيم، والتي ستمتد حتى منتصف عام ٢٠١٥، فمن السابق لأوانه تقييم التأثير الذي يمكن أن تحدثه نتائج مشروع إعادة التنظيم على وحدة وتماسك الخطة الاستراتيجية وغيرها فيما يتعلق باستراتيجيات التواصل والتوعية والعمليات الميدانية، فضلا عن مكاسب الكفاءة التي يمكن تحقيقها من ذلك.

٣٠- وأبلغ الفريق العامل أيضا بالتقدم المحرز في تجديد الموقع الإلكتروني للمحكمة، ويتطلع إلى مشاهدة التحسينات الجارية في هذا الشأن.

^{١٦} ICC-ASP/12/41 و ICC-ASP/13/19، الفقرة ٢٣٣.

^{١٧} ICC-ASP/5/12.

^{١٨} ICC-ASP/13/19، الفقرة ٢٠١.

^{١٩} ICC-ASP/12/8 المرفق الأول، الفقرة ٦ (ه).

^{٢٠} وافق مجلس إدارة الصندوق الاستئماني على الخطة الاستراتيجية للصندوق في نهاية آب/أغسطس ٢٠١٤. وستخضع الخطة لاستعراض منتصف المدة في بداية عام ٢٠١٦.

^{٢١} يمكن الاطلاع على معلومات أكثر تفصيلا في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ (ICC-ASP/13/10)، ولا سيما في ظل البرنامج الرئيسي الثالث، البرنامج ٣٤٠٠، قسم الإعلام والتوثيق.

ثالثاً- يوم العدالة الجنائية الدولية

٣١- في سياق استراتيجية الإعلام والتواصل التي تتبعها المحكمة، تم تنظيم الاحتفال بيوم العدالة الجنائية^{٢٢} الدولية في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤. وكان من بين المشاركين في هذا الحدث رئيس المحكمة ونائب رئيس جمعية الدول الأطراف، فضلاً عن رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وممثل عن المحكمة الخاصة بلبنان. وقد نُظِم هذا الحدث بهدف تشجيع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على الانخراط في الأنشطة التي تعزز الجهود الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب.^{٢٣}

٣٢- وفي وقت قريب من ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤، اشتركت المحكمة ورئيس جمعية الدول الأطراف في إطلاق حملة في وسائل التواصل الاجتماعي بعنوان "أهمية العدل"، وهي حملة حظيت بدعم كبير في جميع أنحاء العالم. وبعث ممثلو الدول، ومنظمات المجتمع المدني، والمهنيون والعلماء في مجال القانون، والأطفال والشباب والكبار من جميع أنحاء العالم رسالة قوية عن الأهمية التي يولونها للعدل. ورفع مئات من المشاركين لافتات تحمل عبارة "#JusticeMatters" وعرضوا صورهم على صفحة فيسبوك المؤقتة "#17July"، التي ظهرت فيها رسوم بيانية، ورسوم متحركة بصيغة GIF، ولوحات توضح الجرائم الواقعة ضمن اختصاص المحكمة.^{٢٤}

٣٣- وفي ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤، نُظِمَت فعاليات الحدث المعنون "الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية: رفيقان بقيم مشتركة" في نيويورك (بعثة إيطاليا) بمناسبة يوم العدالة الجنائية الدولية، وكذلك لإحياء الذكرى السنوية العاشرة لإبرام اتفاق العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة. واحتفى رئيس جمعية الدول الأطراف ورئيس المحكمة الجنائية الدولية، إلى جانب الأمين العام للأمم المتحدة، بالشراكة الاستراتيجية بين المحكمة والأمم المتحدة، ودعوا إلى تعزيز التعاون والدعم السياسي والتصديق العالمي.

رابعاً- التوصيات

٣٤- بناء على الأعمال التي تم القيام بها في مجال التخطيط الاستراتيجي، يوصي الفريق العامل في لاهاي جمعية الدول الأطراف بأن تدرج الكلام الوارد في المرفق الأول من هذا التقرير في القرار الجامع.

٣٥- وفي هذا الصدد، رحب فريق العمل بالتزام المحكمة بالمشاركة سنوياً في استعراض الصلة بين الخطة الاستراتيجية والميزانية من خلال قياس الأداء المخطط له.

٣٦- وعلاوة على ذلك، دعا الفريق العامل المحكمة إلى أن تقوم، استناداً إلى تقييم موضوعي دقيق وشفاف للنتائج التي تحققت من خلال أنشطة المحكمة في بلوغ الأولويات، بمواصلة استعراض مجموعة مؤشرات الأداء، بما في ذلك المعايير الأفقية للكفاءة والفعالية، المتعلقة بأنشطة المحكمة وإعادة صَبِّ الدروس المستفادة في عملية التخطيط الاستراتيجي.

٣٧- ورحب فريق العمل بالنهج المزدوج لإدارة المخاطر الذي وافقت عليه المحكمة في عام ٢٠١٤، ودعا المحكمة إلى تقديم تقرير عن المتابعة التي ستجري في عام ٢٠١٥.

٣٨- ورحب الفريق العامل أيضاً باستعداد قلم المحكمة ومكتب المدعي العام لتعزيز التنسيق بين أنشطتهما واستراتيجيتهما في العمليات الميدانية، وأشار على وجه الخصوص إلى أن مشروع إعادة التنظيم سيتناول ضرورة تعزيز تمثيل المحكمة في الميدان.

٣٩- وعلاوة على ذلك، رحب الفريق العامل بالفعاليات التي تنظم لإحياء ذكرى ١٧ تموز/يوليه، وشجع على التعاون مع المحاكم الدولية الأخرى.

^{٢٢} ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٣.

^{٢٣} البيان الصحفي ICC-ASP-20140710-PR1026.

^{٢٤} انظر الصفحة الإلكترونية <https://storify.com/TIntelmann/17july-international-criminal-justice-day>

مشروع الفقرات المطلوب إدراجها في القرار الجامع

- ١- تشدد على ضرورة أن تواصل المحكمة تحسين وتكثيف أنشطة التوعية بهدف مواصلة تطوير الخطة الاستراتيجية للتوعية وتنفيذها بكفاءة وفعالية^١ في البلدان المتضررة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال التوعية في وقت مبكر منذ بداية تدخل المحكمة، بما في ذلك خلال مرحلة الفحص التمهيدي؛
- ٢- تذكّر بأن قضايا الإعلام العام والتواصل بشأن المحكمة وأنشطتها تشكل مسؤولية مشتركة بين المحكمة والدول الأطراف، مع الاعتراف بالمساهمات الكبيرة التي يقدمها أصحاب المصلحة الآخرون؛
- ٣- تلاحظ مع التقدير المبادرات المتخذة في سياق استراتيجية الإعلام والتواصل^٢ للاحتفال بيوم ١٧ تموز/يوليه باعتباره يوم العدالة الجنائية الدولية،^٣ وتوصي بأن يواصل جميع أصحاب المصلحة ذوو الصلة، جنباً إلى جنب مع المحكمة، على أساس الدروس المستفادة، المشاركة في التحضير للاحتفالات السنوية بهدف تعزيز الجهود الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب؛
- ٤- تطلب إلى المكتب مواصلة الاشتراك مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، على أساس الدروس المستفادة، في حوار يهدف إلى وضع نهج منسق وشامل بشأن استراتيجية التواصل المتبعة في المحكمة؛
- ٥- تطلب المحكمة أن تنفذ استراتيجيتها في مجال التواصل بشكل متناسق بهدف تجنب التفسير الخاطئ وازدواجية الموارد، وتحديد مسؤوليات واضحة داخل المحكمة اعتماداً على كل مرحلة من مراحل الإجراءات ومحتويات الرسائل؛
- ٦- تحيط علماً بالخطة الاستراتيجية المنقحة التي وضعتها المحكمة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وترحب بعزم المحكمة على تكثيف خطتها حسب الاقتضاء على أساس سنوي، بما في ذلك لغرض صياغة افتراضات الميزانية، وإبلاغ المكتب في هذا الشأن بغية مواصلة تعزيز عملية إعداد الميزانية؛
- ٧- تدعو المحكمة إلى الاستمرار في عقد مشاورات سنوية مع المكتب في الأشهر الثلاثة الأولى بشأن تنفيذ خطتها الاستراتيجية خلال السنة التقويمية السابقة، وذلك بهدف تحسين مؤشرات الأداء التي يتم تحديثها على أساس الدروس المستفادة؛
- ٨- تحيط علماً بأن التقارير تفيد أن تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام يتقدم بصورة جيد ويتضمن تشكيل القضايا الجديدة، وأن المكتب يعتمد أن يضع، في عام ٢٠١٥، خطة استراتيجية جديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، وتدعو مكتب المدعي العام إلى تعديل خطته وفقاً لتجربة تنفيذها وإبلاغ المكتب على أساس منتظم في هذا الشأن؛
- ٩- تكرر أهمية تعزيز العلاقة والاتساق بين عملية التخطيط الاستراتيجي وعملية الميزنة، وهو أمر حاسم بالنسبة لمصداقية واستمرارية النهج الاستراتيجي على المدى الطويل، وفي هذا الصدد، تطلب من المحكمة، بالتشاور مع الدول الأطراف، أن تواصل العمل على ترتيب أولوياتها من أجل تيسير الخيارات المتعلقة بالاستراتيجية والميزانية؛
- ١٠- تطلب إلى المكتب مواصلة الحوار مع المحكمة بشأن وضع استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر، وتقديم تقرير عن ذلك إلى جمعية الدول الأطراف في دورتها الرابعة عشرة، وتطلب كذلك إلى المكتب مواصلة الحوار مع المحكمة بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي لإبراز حضور المحكمة في الميدان بهدف تطوير استراتيجيتها في مجال العمليات الميدانية، وتقديم تقارير عن ذلك على أساس منتظم؛

^١ الخطة الاستراتيجية للمحكمة في مجال التوعية (ICC-ASP/5/12).

^٢ ICC/ASP/9/29.

^٣ إعلان كمبالا، الفقرة ١٢.

١١- ترحب بالنهج الاستراتيجي الذي يتبعه قلم المحكمة، في إطار مشروع إعادة التنظيم، في تحليل وظائفه حيثما توجد أوجه التداخل أو التجزؤ أو الثغرات، وتقر بضرورة معالجة تلك الجوانب، ويلاحظ على وجه الخصوص أن المحكمة وضعت من بين أولوياتها تعزيز وجودها في الميدان، مع الهدف الاستراتيجي المتمثل في زيادة تأثير وفعالية وكفاءة عملياتها، وتقر كذلك بضرورة النظر في تأثير مشروع إعادة التنظيم من حيث آثاره في الميزانية؛

المرفق الثاني

التوصيات العامة المنبثقة عن المائدة المستديرة المعقودة في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤ حول استراتيجية المحكمة في التواصل

ألف- مع إدراك جهود المحكمة في مجال الإعلام العام والتوعية، ومع مراعاة محدودية مواردها في هذا الصدد، يتعين على المحكمة مواصلة إيلاء الاهتمام لعملياتها وتحسينها، حيثما كان ذلك ممكناً، في المجالات التالية:

١- الاستراتيجية

- (أ) وضع استراتيجية شاملة للتواصل، على أن تكون استراتيجية استباقية أو تبدأ في أقرب وقت ممكن، وألا تستهدف بلدان الحالات فقط، بل أن تتجاوزها، وأن تكون أيضاً مرنة ومخصصة لفرادى البلدان؛
- (ب) زيادة التركيز على ضرورة التعاون مع المحكمة والتنسيق على الجرائم الدولية على المستوى الوطني.

٢- التنسيق والتنظيم

- (أ) إيجاد مزيد من أوجه التآزر وتعزيز نهج مشترك بشأن استراتيجية التواصل والتوعية بين قلم المحكمة ومكتب المدعي العام والدول الأطراف؛
- (ب) الوضوح في تحديد الجهة التي تأخذ زمام المبادرة في جهود التواصل في مختلف مراحل الإجراءات؛
- (ج) تحديد الشركاء الحاضرين في الميدان الذين يمكن أن يساعدوا في نشر الرسائل الهامة؛
- (د) تعزيز التنسيق في الميدان وتقوية العلاقات الخارجية من أجل زيادة إبراز الحضور وبسط السلطة الكافية؛
- (هـ) إنشاء مركز للتوعية في كل بلد من بلدان الحالات إذا دعت الضرورة، مع الاستفادة من أوجه التآزر الممكنة مع الجهات ذات الصلة (مثل الأمم المتحدة)، ووضع وتطوير وتنفيذ برامج للتوعية من أجل تنفيذ الاستراتيجية بكفاءة وفعالية وبصورة شاملة.

٣- الأدوات والقنوات

- (أ) تعزيز استخدام الأدوات المحرّبة، مثل الاتصالات الإذاعية في المجتمعات المحلية، والاستمرار في استخدام اللغات المحلية؛
- (ب) إتاحة وثائق إخبارية سهلة الاستخدام لنشر الأخبار بواسطة الرسائل الرئيسية والبصرية (الصور) عن مهمة المحكمة ودورها في بلدان الحالات؛
- (ج) الاستمرار في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي؛
- (د) تعزيز قنوات الاتصال مع الدول وممثليها الدبلوماسيين في لاهاي ونيويورك لتحقيق مختلف أهداف المحكمة.

٤- الميزانية والتقييم

(أ) معالجة الصعوبات الكامنة في الميزانية، إلى أقصى حد ممكن، من خلال مشروع إعادة التنظيم، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من النواتج في حدود الموارد المتاحة، سواء في مقر المحكمة أو في الميدان؛

(ب) استكشاف إمكانية تمويل أنشطة التوعية جزئياً من خلال التبرعات والشراكات مع المنظمات الأخرى؛

(ج) مواصلة تقييم استراتيجية المحكمة في مجال التواصل وتعديلها عند الاقتضاء، وينبغي أن ينعكس نجاح المحكمة في تصور الجمهور لها، والتقدم الذي تحرز في مجال التعاون، وكذلك في البيانات الإحصائية.

باء- مع الإقرار بالدور الهام الذي تضطلع به الدول في مساعدة المحكمة في مجال الإعلام والتوعية، ينبغي للدول الأطراف، كلما أمكن، أن تقوم بما يلي:

(أ) استباق أو دحض المعلومات الخاطئة أو حالات تزايد سوء فهم نظام روما الأساسي وولاية المحكمة أو أنشطتها في أوساط الجمهور، بما في ذلك من خلال شرح الجوانب ذات الصلة من ولاية المحكمة واختصاصها؛

(ب) تعزيز الوعي بدور المحكمة وولايتها من خلال إجراء اتصالات مع الدول التي ليست بعد أطرافاً في نظام روما الأساسي، وبالتالي تشجيعها على التصديق عليه أو الانضمام إليه؛

(ج) الإعراب عن الدعم لتنفيذ قرارات المحكمة، وطلب تعاون جميع الدول الأطراف معها، والمطالبة بأن تضع جميع المبادرات ذات الصلة التي يتخذها المجتمع الدولي نصب أعينها نظام روما الأساسي وقرارات المحكمة على وجه التحديد؛

(د) المشاركة في تهميش الأشخاص الذين أصدرت المحكمة بشأنهم مذكرات اعتقال لم تنفذ بعد؛

(هـ) تيسير وتشجيع تعاون متزايد بين مسؤولي الإعلام العام في الحكومات الوطنية ونظرائهم العاملين في المحكمة؛

(و) دعم مبادرات المجتمع المدني الرامية إلى تعزيز الوعي بالمحكمة ونظام روما الأساسي، وكذلك المساعدة في برامج بناء القدرات في هذا الصدد؛

(ز) النظر في استخدام السفارات كأداة هامة لنشر المعلومات حول المحكمة وولايتها؛

(ح) النظر في تشكيل مجموعة من أصدقاء المحكمة من بين السفارات في بلدان الحالات، تضم ممثلين من جميع المناطق؛

(ط) إنشاء منتديات وشبكات حقيقية وافترضية (وسائل الإعلام والإذاعة وما إلى ذلك)؛

(ي) التفكير في إنشاء صندوق استئماني باعتباره هيئة محايدة مستقلة يمكن أن تركز، في جملة أمور، على دعوة صحفيين من دول الحالات لتغطية إجراءات المحكمة والإخبار عنها بنزاهة؛

(ك) الاهتمام بدواعي قلق الدول الأطراف الأخرى ومعالجتها في المحفل المناسب، دون المساس بنزاهة المحكمة واستقلالها؛

(ل) تحقيق الملكية على المستوى المحلي بخصوص الرسالة المتعلقة بمهية المحكمة وما يمكنها القيام به؛

(م) التفكير في تخصيص موارد كافية لبرامج المحكمة في مجال التواصل والتوعية، بما يتناسب مع الاحتياجات والسياقات التي تخلقها مختلف الحالات؛

(ن) التحلي بالاستباقية في الدفاع عن نزاهة المحكمة.